

محطات تاريخية عن التعليم في الجزائر

د. عبد الله كمال

أستاذ محاضر بالمدرسة العليا للأساتذة بوزريعة

ملخص

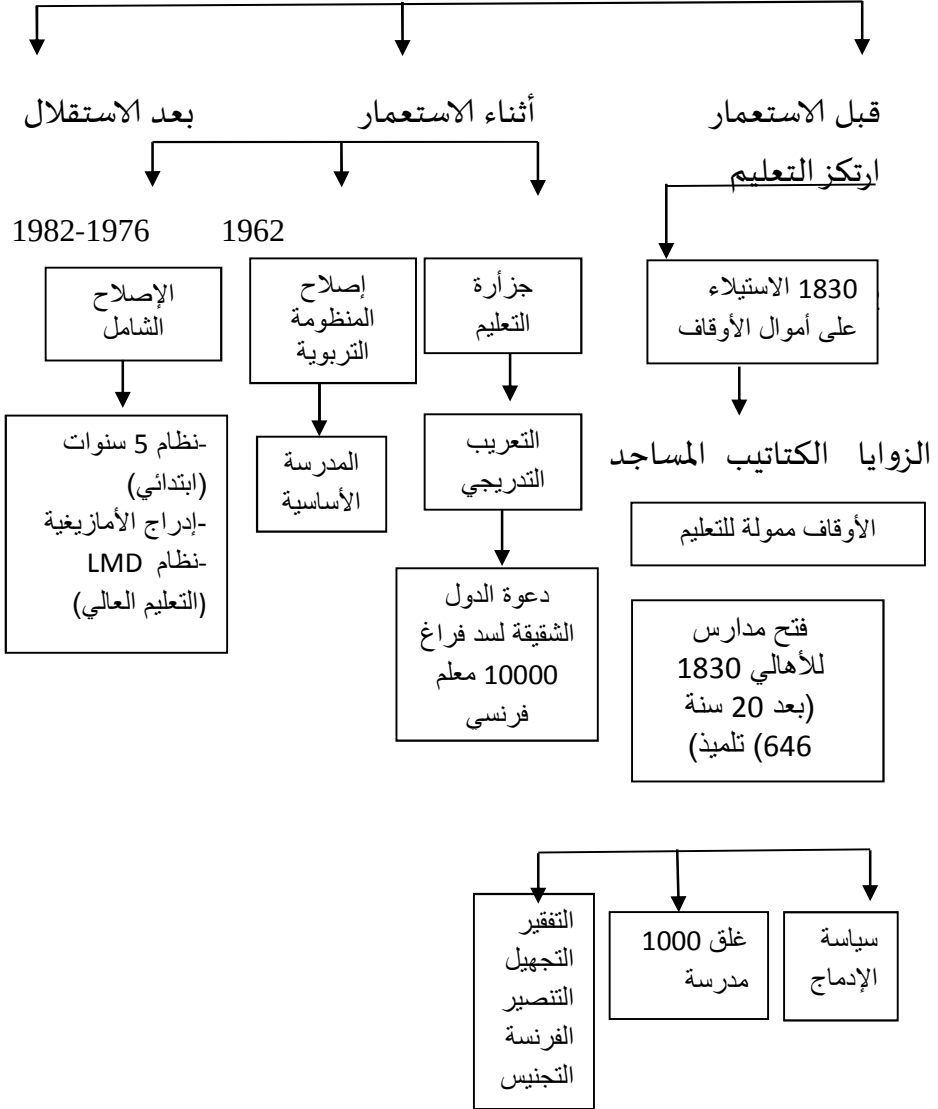
لكل مجتمع خصائص تميزه عن المجتمعات الأخرى والجزائر من بين الدول التي كان التعليم فيها مزدهرا باعتراف المستدمر الفرنسي ذاته، فقد حمل أحد الكتاب الفرنسيين وهو يولاً فرنسا مسؤولية تأخر الجزائر في القرن العشرين فيقول إن دخول فرنسا الجزائر جعلها تقضي على المراكز الثقافية التي كانت آنذاك، وجعل علماؤها يهاجرون إلى البلدان الأخرى هرباً من الأوضاع السائدة، كما حرمت العديد منهم من التعليم كما أنها روجت في أوساط الأجيال الصاعدة أن الجزائر قد بلغت في القرون الماضية أسفل درجات الجهالة والهمجية، إذ لم يكن بالبلد أي تعليم منظم ولا حياة فكرية فلا عالم بينهم ولا كاتب أديب ولا شاعر، أمام هذا الواقع رأينا أن ندرج في هذا المقال أهم الخطوات التي مر بها التعليم بالجزائر قبل فترة الاستدمار الفرنسي والتي كان التعليم فيها متطوراً لديه مؤسساته التي تعنى به.

كما أدرجنا أهم التغيرات التي عرفها التعليم منذ الاحتلال الفرنسي بدءاً من الاستيلاء على أموال الأوقاف إلى محاولاتها الجادة في طمس الثقافة الإسلامية العربية للمجتمع الجزائري وأهم العراقيل التي اعترضتها من طرف جمعية العلماء المسلمين لأداء مهامها الاستدمارية

كما قمنا بشرح أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال لإصلاح المنظومة التعليمية في الجزائر وأهم التغيرات الأخيرة في منظومة التعليم مسيرة للعولمة

وهذا كله إيماناً منا بأهمية التعليم في بناء الأمم وتنميتها وأهميته في الحفاظ على شخصية المجتمعات.

التعليم في الجزائر



لمحة تاريخية عن التعليم في الجزائر:

للتعرف على مقومات شعب من الشعوب لأبد من الرجوع إلى تطور مؤسساته ونظمه التربوية، والجزائر من البلدان التي عرفت منظومتها التربوية تغيرات في شكلها ومضمونها خصوصا بعد الاستقلال عامدة من خلال ذلك على إحداث تجديدات وفق التغيرات العالمية ومواكبة العولمة، وقبل التطرق إلى أهم هذه التعديلات لأبد من الرجوع إلى أهم المحطات التاريخية التي عرفتھا المنظومة التربوية الجزائرية والمتمثلة في الفترات التالية: **وضعية التربية والتعليم قبل الاحتلال الفرنسي:**

يؤكد الكثير ممن اهتموا بدراسة وضعية التربية والتعليم في الجزائر قبل 1830، بأن الجزائر كانت تتوفر قبل الغزو الفرنسي، على تعليم يشبه تماما ذلك التعليم الممنوح في المدارس والجامعات الأوروبية، (عروي المختار، 2011، 41) إن التعليم الذي كان منتشرا في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي هو التعليم العربي الإسلامي الذي يقوم أساسا على الدراسات الدينية واللغوية والأدبية وقليل من الدراسات العلمية .

فبالرغم من أنه لم تكن هناك وزارة متخصصة بالتعليم خلال هذه المرحلة، إلا أنه كان مسؤولية الجميع يتعاون فيه الكل من مساجد وزوايا وكتاتيب، فالكتاب كان يطلق عليها اسم "المسيد" وهي غالبا ما تحتوي على حجرة أو حجرتين هدفها الأساسي تحفيظ القرآن الكريم واللغة العربية ولصغر حجمها نجدها منتشرة أكثر في القرى والمناطق النائية، كما نجد انتشارا كبيرا للزوايا خصوصا في العهد العثماني نتيجة للتخلف واستبداد الحكام وظهور التصوف، فإذا حدث وأن اشتهر أحد الأفراد بالورع والتقوى وشيء من العلم أسس له مكان لاستقبال الزوار والطلاب، فيغدق عليه المحسنون بعتاآتهم وهكذا تشتهر الزاوية باسم صاحبها حتى بعد موته ومن بين أهم مهام الزوايا قراءة القرآن، برمجة الندوات العلمية والصلاة...فهذه المؤسسات تقوم مقام مؤسسات الدراسة الثانوية ينتقل إليها طلاب العلم

والفقه، أما المساجد كانت كبيرة نسبيا تتواجد في المدن الكبرى على العموم وفي أماكن التجمعات السكنية الكبيرة والمتوسطة، حيث كان البناءون يتفننون في بنائها وزخرفتها وقد كان يطلق عليها اسم "الجوامع" في الجزائر العاصمة كما لم تكن هناك جامعة بالجزائر كما هو الحال بالنسبة للأزهر بمصر والزيتونة بتونس وكان الجامع الكبير للعاصمة نواة للجامعة الجزائرية لكثرة حلقاته الدراسية وعلمائه الأجلاء، ولم يكن التعليم في هذه الحقبة من الزمن ينتهي بشهادات وإنما كان يختم بإجازة شفوية من الأستاذ وتعبير صريح عن رضاه أمام الشهود.

كما أن التعليم المهني أو الحرفي لم تكن له في الغالب معاهد خاصة به وإنما كان يؤخذ عن طريق المباشرة العملية للمهنيين المختلفة، حيث كان الصغار يتعلمونها من الكبار، عن طريق التقليد والمحاكاة والممارسة العملية الطويلة، مع الصناعات والحرفيين ويصبحوا بدورهم ماهرين فيها ومعلمين لغيرهم وهكذا...

وانتشار التعليم في الجزائر كان معروفا ومعترف به حتى عند الفرنسيين أنفسهم، ويذكر المؤرخون الذين كتبوا عن التعليم في الجزائر قبل الاحتلال أنه كان منتشرا انتشارا كبيرا في البلاد، وأن عددا ضخما من المعاهد العلمية المختلفة كان قائما في سائر جهات القطر وأن الجزائر كانت تتوفر على عدد هام من رجال العلم والأدب والفقهاء الذين تجاوزت شهرة بعضهم حدود الجزائر إلى غيرها من الأقطار العربية والإسلامية إذ يقول المؤرخ الفرنسي "موريس بولارد Maurice Paulard" في كتابه "تعليم الأهالي في الجزائر" "كان في الجزائر في القرنين 14 و15 م مراكز ثقافية باهرة وكان فيها أساتذة متمكنون من علوم الفلسفة والفقه والأدب والنحو والطب والفلك، وكانت المدارس الكثيرة العدد منتشرة في ربوع البلاد والتعليم ديني ومدني.

في تقرير له إلى مجلس الشيوخ الفرنسي بتاريخ الثاني من فبراير سنة 1894، يعترف أوجين كومبس Eugène Comps "بانتشار حركة التعليم

وازدهارها في الجزائر قبل الاحتلال وتقلصها بعده فيقول "مما لا شك فيه أن التعليم في الجزائر خلال عام 1830 كان أكثر انتشارا وأحسن حالا مما هو عليه الآن، الأمر الذي لم يرض السلطات الفرنسية في الجزائر، فقد كانت هناك أكثر من ألفي مدرسة للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، كان يتولى التدريس فيها نخبة من الأساتذة الأكفاء، كما أن الطلاب كانوا من الشباب الناهض المتعطش للعلم والمعرفة، هذا فضلا عن مئات المساجد التي كانت تعنى بتلقين اللغة العربية لطلابها."

ولقد كانت مدن كالجزائر العاصمة، قسنطينة، تلمسان، بجاية، ومازونة مراكز لأكبر المعاهد العلمية والتربوية في الجزائر قبل الاحتلال.

وقد لاحظ الجنرال فيالارد General Phialard في عام 1834 أن العرب (الجزائريين) كانوا يتقنون القراءة والكتابة، كما أن توقعاتهم كانت عند بداية الاستعمار تتم من خلال الإمضاء وكتابة الاسم وليس ببصمة الإصبع على عكس ما عهدته فرنسا في البلدان التي استعمرتها، وكانت توجد في كل قرية مدرستان ابتدائيتان، وهو نفس الاعتراف الذي قدمه الجنرال فالز Valze سنة 1834 قائلا: "إن كل الجزائريين تقريبا يعرفون القراءة والكتابة، وفي كل قرية توجد مدرستان".

فقد كان الواقع الثقافي الجزائري قبل الاستعمار الفرنسي عام 1830 مزدهرا في ظل ثقافة أمازيغية عربية إسلامية، إذ لم يكن الإسلام مجرد دين للعبادة فقط، بل كان الناظم للعلاقات الاجتماعية، ومصدرا لهذه الثقافة الثرية والغنية.

كما أن نسبة الأمية في الجزائر كانت منخفضة وهذا حسب تقارير المخابرات العسكرية الفرنسية والتي جاء فيها أن "إن عدد العرب الجزائريين الذين يحسنون القراءة والكتابة في سنة 1836-1937 يفوق ما يوجد في الجيش الفرنسي المحتل إذ عدد الأميين في الجيش الفرنسي المشار إليه كان يبلغ 45% وعليه كان عدد الأميين عند الجزائريين يقل عن تلك النسبة،

حيث أن معظم جنوده كانوا من سكان الريف الفرنسي الذين تنتشر الأمية بينهم وبناء على ذلك يمكن القول أن نسبة الذين كانوا يعرفون القراءة والكتابة من الجزائريين في ذلك الوقت كانت تزيد عن 55% من جملة سكان القطر الجزائري.

أهداف التربية والتعليم في الجزائر قبل الاحتلال:

أ ما أهداف التربية والتعليم في هذه الفترة فهي لا تخرج عن الأهداف العامة للتربية الإسلامية التي كانت منتشرة في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

ويمكن إجمالها في الأهداف التالية:

- نشر التعليم بين المواطنين على نطاق واسع كي يعرفوا أمور دينهم معرفة جيدة.

- إعداد رجال يتولون تسيير شؤون الدولة في مختلف القطاعات.

- طلب العلم حبا في العلم طبقا لقوله تعالى: "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" وقول النبي (ص) "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة".

- حفظ علوم الدين والعمل على تحسينها فهما وتعلما وتأليفا.

تنظيم مراحل التعليم في مرحلة ما قبل الاحتلال:

لم تكن مراحل التعليم حسب المفهوم الحديث متميزة في الجزائر خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كما هو عليه الحال الآن، وإنما كانت متداخلة بعضها ببعض وبصفة عامة كانت هناك مرحلتان، الابتدائية والعالية وهما المرحلتان المتميزتان بعض الشيء، أما المرحلة الثانوية فقد كانت داخلة في المرحلة العالية.

ويمكن بناء على ذلك تقسيم المراحل التعليمية إلى مرحلتين هما:

أولا: المرحلة الابتدائية:

وقد كان الأطفال فيها يزاولون تعليمهم في الغالب في الكتاتيب القرآنية والزوايا اللتان سبق لنا الحديث عنهما.

لذلك فإن الأطفال في المرحلة الابتدائية يتعلمون إما في الكتاب " لمسيد " أو في المدارس القرآنية الملحقه بالمساجد، وإما في الزوايا حيث كان يوجد منها في القطر الجزائري قبل الاحتلال حوالي 349 زاوية موزعة على مختلف مناطق البلاد.

وقد كان يوجد بمدينة قسنطينة وحدها في عام 1837 وهو العام الذي دخل فيه الاحتلال الفرنسي إليها 79 كتابا ومدرسة قرآنية يتردد عليها حوالي 1350 طفلا وطفلة وكان يوجد بمدينة تلمسان في نفس العام 50 كتابا مع ملاحظة أن عدد سكانها كان يتراوح ما بين 12000 و 15000 نسمة فقط.

ثانيا: المرحلة الثانوية والعالية:

كان التعليم في المرحلة الثانوية والعالية بالمجان وتوفر لطلبته وسائل العيش كما تتوفر لهم المساكن والكتب وغيرها من لوازم الدراسة وتقوم إدارة الأوقاف العامة بكافة المصاريف، فميزانيتها كانت تساوي ميزانية دولة كاملة (فقد كان هناك في مدينة الجزائر وحدها ثمانية آلاف عقار تابع للأوقاف لم يبق منها بعد الاحتلال عقارا واحدا)

وقد كان التعليم يزاول في بعض المدارس التي بناها محبو العلم وأنصاره من الحكام والأعيان وذوي البر والإحسان، مثل مدرسة " سيدي أيوب " ومدرسة " حسن باشا " في العاصمة، ومدرسة " سيدي الكتاني " ومدرسة " سيدي الأخضر " بقسنطينة ومدرسة " مازونة " في الغرب الجزائري ذات الشهرة البعيدة الصيت، ومدارس تلمسان وبجاية وغيرها من المدارس الأخرى كما كانت بعض الزوايا في بلاد ميزاب وجبال جرجرة والجنوب تنهض بالتعليم في هاتين المرحلتين:

وهناك بعض المساجد الكبرى وبعض الزوايا المشهورة قد تخصص في الدراسات العالية نذكر منها في الغرب الجزائري لدينا الجامع الكبير بتلمسان، وجامع سيدي العربي، وزاوية عائلة الأمير عبد القادر بطل المقاومة الجزائرية المعروف، وفي العاصمة ونواحيها نجد زاوية القليعة، وزاوية مليانة، وزاوية ابن محي الدين، ثم زاوية بني سليمان، والجامع الأعظم، وفي الشرق الجزائري نجد جامع سيدي الأخضر بقسنطينة وهو الجامع الذي جعله ابن باديس مركزا لحركته التربوية قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها وزاوية سيدي عقبة رضي الله عنه بالقرب من بسكرة ثم زاوية ابن علي الشريف في جبال جرجرة وبعض مساجد وادي ميزاب بالصحراء.

وقد كان الجزائريون بصفة عامة يشجعون العلم والثقافة، ويعملون على نشر التعليم في ربوع الوطن يدلنا على ذلك كثرة الأوقاف الإسلامية التي أوقفوها في مختلف الأزمنة على العلم ومعاهده.

المناهج وطرق التدريس:

كان التعليم في المرحلة الابتدائية يقتصر على تعليم القراءة والكتابة وإتقانها تمهيدا لحفظ القرآن الكريم وتجويده ثم تعليم المبادئ الأساسية للحساب فإذا أتم التلميذ حذق هذه المواد فإنه ينتقل إلى التعليم في المرحلة الأخرى.

أما في المرحلة الثانوية والعالية فإن الطلبة كانوا يدرسون علوما متنوعة وكانت بصفة عامة تنقسم إلى، علوم نقلية (كالتفسير والحديث والفقه وأصوله، والعلوم المتصلة بالقرآن الكريم والحديث الشريف) وسميت كذلك لأنها سماوية وليست من عمل الإنسان وفكره وعقله أما العلوم العقلية (كالقواعد والبلاغة والمنطق، وعلم التوحيد والفلسفة، والحساب والهيئة أو علم الفلك، والتاريخ) فقد سميت بهذا الاسم لأن الإنسان توصل إليها عن طريق عقله وتفكيره وجهده.

وكان يقوم على الإشراف على التعليم العالي وتنظيمه مجلس أعلى يتألف من المفتي المالكي، والمفتي الحنفي، ومن القاضيين المالكي والحنفي، وكان هذا المجلس هو الذي يعين ناظر "التعليم العالي" الذي هو بمثابة مدير عام التعليم العالي في وزارات التربية والتعليم في بعض الدول الحديثة.

وقد كان اختصاص هذا الناظر والإشراف على التعليم العالي وترشيح الأساتذة الذين يقومون بالتدريس في معاهده المختلفة في كل من العاصمة وتلمسان وقسنطينة ومازونة بعد عرضهم على "الداي" رئيس الدول (في العاصمة و "البايات) " حكام الأقاليم (في كل من قسنطينة ووهران).

وعلى هذا يمكننا القول بان اختصاصات المجلس الأعلى للتعليم العالي تشبه إلى حد كبير اختصاصات المجلس الأعلى للجامعات والمعاهد العليا في الوقت الحاضر. وكان التعليم ينظم في شكل حلقات فيجلس الشيخ مستندا إلى إحدى عرصات الجامع أو المدرسة أو في مكان مرتفع، ويدور حوله الطلبة غير مقيدین بالحضور على شيخ معين وإنما يختار كل واحد منهم الشيخ الذي يفضلُه والمادة العلمية التي يميل إليها.

ولم تكن هناك مقررات محددة على الطلبة يدرسونها في كل عام وإنما كان الأستاذ يحدد للطلبة في كل يوم الدرس الذي سوف يتناولونه في اليوم التالي، حتى يراجعوه في منازلهم قبل حضورهم للدرس كي يسهل عليهم فهمه واستيعابه.

ولم تكن هناك امتحانات سنوية بالشكل المعروف لنا في الوقت الحاضر وإنما كان الطلبة يواصلون دراستهم على من يشاءون من الأساتذة، فإذا أنس واحد منهم من نفسه المقدرة على الأستاذية فإنه يطلب من أستاذه أن يجيزه فيكلفه الأستاذ بإلقاء درس من كتاب أو علم يحدده له أمام الطلبة والمشايخ ويسأله منهم من يشاء من الأسئلة، فإذا نجح كتب له الأستاذ إجازة بالعلوم

التي درسها ومقدرته في كل منها وعند ذاك يصبح هذا الطالب أستاذا لغيره من الطلاب.

و بهذا يتضح لنا انه لم تكن هناك معاهد خاصة بإعداد المعلمين على غرار ما نعرفه في الوقت الحاضر من كليات التربية ومعاهد المعلمين على اختلافها وإنما يتخرج المعلمون والأساتذة من نفس المعاهد المذكورة ويقومون بالتدريس فيها أو في غيرها من مثيلاتها.

وضعية التربية والتعليم أثناء الاحتلال الفرنسي:

يمكن إيجاز المراحل التي مرّ بها التعليم خلال العهد الاستدماري فيما يلي:

المرحلة الأولى من 1830 إلى 1880:

من أولى الخطوات التي قام بها الاستدمار الفرنسي إثر غزوه للجزائر بهدف التجهيل والتفكير والفرنسة والتنصير الاستيلاء على أموال الأوقاف، التي كانت آنذاك محرك التعليم في الجزائر، حيث أصدر الحاكم العسكري الفرنسي clauzel قرارا يوم 1830.12.07 بهذا الشأن مما أثر سلبا على التربية والتعليم في الجزائر، والذي كان يعتمد على الأوقاف في مصاريفه، كما استشهد كثير من علماء الدين وتشتت شملهم وهاجر غالبيتهم ممن بقي على قيد الحياة إلى المشرق العربي وتونس وتركيا...كما حول المستدمر الفرنسي الكثير من المساجد والزوايا إلى كنائس للمسيحيين مثلما هو الحال بالنسبة لمسجد "كتشاوة" بالعاصمة والزاوية التابعة للمسجد الكبير تحولت لحمام للفرنسيين، وبيع البعض الآخر إلى المعمرين لاستخدامها كمساكن وتحول البعض الآخر منها لمخازن وإسطبلات للحيوانات.

وأنشئت أول مدرسة فرنسية إسلامية لأبناء الأهالي (écoles des indigènes) سنة 1836 في العاصمة ثم تلتها بعد ذلك مدارس في أهم المدن

التي تخضع لسلطتها حتى بلغ عدد تلاميذ هذه المدارس بعد عشرون عاما من الاحتلال (1950) 646 تلميذ فقط. (تركي رابح، 1981، 137)

ضف إلى ذلك أن السلطات الفرنسية لم تهتم بتعليم أبناء الجزائريين في المدارس التي أقامت لأبناء المعمرين وتندرج هذه العملية في إطار الإستراتيجية العامة للسلطات الاستعمارية والرامية إلى تجهيل الجزائريين ومسح شخصيتهم الوطنية، عن طريق ضرب رصيدهم الثقافي والديني حتى يسهل عليها إحكام قبضتها عليهم، وفي الفترة الممتدة بين 1850 و 1880 من هذه المرحلة، أثارت قضية تعليم أبناء الجزائريين جدلا رافقه فتح عدد محدود جدا من المدارس في بعض المدن الكبرى لاستقبال الأطفال الجزائريين.

ونظرا لمعارضة الكثير من المعمرين الذين كانوا يعتبرون تعليم المسلمين خطرا على وجودهم، فان عدد هذه المدارس بقي ضئيلا للغاية، وغير كاف، يضاف إلى ذلك أن أغلب الجزائريين كانوا ينظرون إلى هذا التعليم نظرة ازدراء واحتقار، ولا يسمحون لأبنائهم الانتماء إليه خوفا من ذوبان شخصيتهم وانحلال أخلاقهم، مفضلين عنه ما بقي من الكتابات والزوايا. (عروي المختار، 2011، 58)

وفي نهاية هذه المرحلة (1880) لم يزد عدد الأطفال الجزائريين المتدربين عن 10000 تلميذ من أصل 500000 طفل بلغوا سن التمدرس، أي حوالي 2% فقط (وزارة التربية الوطنية، وثيقة مرجعية، 2007، 338). هكذا وصلت حالة تعليم أبناء الجزائر إلى الحضيض بعد نصف قرن من الاحتلال الفرنسي للجزائر.

والواقع أن سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر كانت منذ الاحتلال في عام 1830 إلى عام 1880 تتأرجح بين فكرتين متعارضتين تمام التعارض، تنادي إحدهما بتعليم الجزائريين تمهيدا لفرنستهم وإدماجهم في فرنسا، وتنادي الفكرة الأخرى بحرمانهم بتاتا من كل تعليم سواء باللغة الفرنسية أو العربية

بدعوى أن نشر التعليم بينهم سيترتب عليه خطر جسيم على الوجود الاستعماري في الجزائر في الأمد البعيد.

وقد كان من أشد المتحمسين للفكرة الأخيرة والمدافعين عنها المستوطنون الأوروبيون خوفا من ثورة الشعب عليهم بعد تعليمه من ناحية، وخوفا من حرمانهم من اليد العاملة الرخيصة بسبب فقرها وجهلها من ناحية أخرى. لذلك قامت المجالس البلدية التي يشكل الأوروبيون الأغلبية الساحقة من أعضائها بحذف المبالغ المخصصة لتعليم أبناء الجزائريين من ميزانيتها بدعوى الاقتصاد في النفقات وعدم تبذير الأموال العامة في المشاريع غير المفيدة، مع أن الجزائريين كانوا يساهمون بنسبة 13 % من الضرائب في دخل الخزنة العامة وبنسبة 80 % في دخل البلديات.

المرحلة الثانية من 1880 إلى 1930:

وفي عام 1880 ظهرت نزعة جديدة عند بعض السياسيين الفرنسيين، الذين دعوا إلى تعميم التعليم بالفرنسية على الأطفال الجزائريين، وذلك تطبيقا لسياسة الإدماج التي أقرتها الحكومة الفرنسية، وقد أصدرت هذه الأخيرة تعليمات لتطبيق قانون 12/6/1881، المتعلق بمجانية التعليم وقانون 28/3/1882، المتعلق بالزامية التعليم الابتدائي، غير أن هذين القانونين لم يطبقا على أغلبية الأطفال الجزائريين المسلمين، وهذا ما جعل نسبة التمدرس، في نهاية القرن التاسع عشر، لا تزيد عن 7.3 % بالنسبة لأبناء الجزائريين في الوقت الذي وصلت فيه إلى 84 % بالنسبة لأبناء المعمرين.

وقد كانت البادرة الأولى لنشر التعليم بين أبناء الجزائريين وتوسيعه هي صدور مرسوم 13 فبراير سنة 1883 الذي نص على تطبيق مجانية التعليم الابتدائي على الجزائريين أسوة بأبناء الأوروبيين ولكنه لم يشمل البنات الجزائريات بل اقتصر على الذكور فقط.

وقد نص المرسوم المذكور على أن التعليم الابتدائي إجباري ومجاني بالنسبة لأبناء الأوروبيين. أما بالنسبة لأبناء الجزائريين فلا يكون إجباريا عليهم

إلا عندما يصدر بذلك أمر من الوالي العام الفرنسي على الجزائر. والطريف في الموضوع أن هذا الأمر لم يصدر مطلقا حتى خرج الاستعمار الفرنسي من الجزائر في عام 1962.

ومنذ صدور مرسوم 13 فبراير سنة 1883 أخذ عدد المدارس يزداد شيئا فشيئا ولكن هذه الزيادة سارت ببطء شديد للغاية بحيث لم يصل مجموع التلاميذ إلى الرقم الذي كان عليه في عام 1870 3000 تلميذ إلا في عام 1893 أي بعد ثلاث وعشرين عاما، وهذا يفسر لنا عدم استقرار السياسة الفرنسية حتى هذا الوقت على خطة معينة فيما يتصل بنشر التعليم بين الجزائريين أو عدم نشره، بل كانت هذه السياسة مذبذبة بين الاتجاهين المتعارضين حتى استقر رأيها في عام 1883 على نشر التعليم بين الجزائريين ولكن في نطاق محدود كما ذكرنا من قبل بدليل أن هذا المرسوم (1883) ترك مسألة البث في قضية إجبارية التعليم على الجزائريين إلى أمر يصدره الوالي العام الفرنسي على الجزائر في الوقت الذي يراه ملائما لذلك مع أنه قد بت في قضية إجبارية التعليم على سائر أبناء الأوروبيين الموجودين في الجزائر.

ويلاحظ أن الجزائريين لم يتحمسوا كثيرا لمرسوم 13 فبراير 1883 لأنهم اكتشفوا أن فرنسا كانت تضمّر سياسة " التجهيل " في الجزائر، في الوقت الذي كانت تتشدد فيه عليهم بسياسة " التثقيف "، فقد كانت البرامج المخصصة لمدارس الجزائريين دون مستوى البرامج المخصصة لبناء الأوروبيين. وبالرغم من أن مرسوم 13 فبراير سنة 1883 قد نص على ضرورة تعليم "الفرنسية والعربية" في المدارس الخاصة بالجزائريين إلا أن السلطات الفرنسية في الجزائر التي كانت تتواطأ مع المستوطنين الأوروبيين المتعصبين ضد الجزائريين بذلت كل ما في وسعها لمنع تعليم اللغة العربية للجزائريين، وبذلك حالت دون دخول اللغة العربية إلى برامج المدارس الخاصة بالجزائريين.

ففرنسا منذ أن وطأت قدمها الجزائر عملت على القضاء على منابع الثقافة الإسلامية فأغلقت نحو ألف مدرسة ابتدائية وثانوية كانت تظم ما يزيد عن 150 ألف طالب ووضعت قيودا لفتح المدارس واقتصرتها على حفظ القرآن لا غير مع عدم التعرض لتفسير آياته خصوصا الآيات التي تدعو إلى التحرر والجهاد وعدم دراسة تاريخ الجزائر وتحريم المواد العلمية والرياضية، كما أن النظام الفرنسي المعمول به عند فتح المدارس الفرنسية للجزائريين بلغ إلى حد منع التلميذ الجزائري أن يتلفظ في القسم أو حتى في فناء المدرسة بعبارات غير فرنسية وإجباره على حفظ التاريخ الفرنسي قصد عزله عن محيطه الطبيعي وتشويه انتمائه الحضاري والتاريخي.

- المرحلة الثالثة (من 1930 إلى 1962):

تميزت هذه المرحلة بما يلي:

قامت الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى، بوضع مخطط لتعميم التعليم على أبناء الجزائر، الذين كانوا يسمونهم "الفرنسيين المسلمين"، كما شرعت في تطبيق مبدأ إلزامية التعليم الابتدائي عليهم، والذي جاء به قانون 1882، وألغي في سنة 1949 التعليم المخصص للأهالي، غير أن هذه الإجراءات لم تحسن من نسبة تلمدرس الأطفال الجزائريين الذين بقي العديد منهم محروما من التعليم، نتيجة عدم وجود الهياكل المدرسية أو بسبب الوضع الاجتماعي للأولياء بحسب زعم الفرنسيين. (عروي المختار، 2011، 43)

ولذلك كانت الأمية منتشرة بين الجزائريين انتشارا كبيرا بحيث لا تقل عن 95% في صفوف الرجال وما يقارب 99% في صفوف السيدات، وقد اعترف المسؤولون الفرنسيون أنفسهم بضالة نشر التعليم بين أطفال الجزائر.

إن من الملامح الصارخة للاحتلال الفرنسي في الجزائر الإهمال المتعمد لتعليم الجزائريين وهذه حقيقة يجب التأكيد عليها، لأن هناك من الناس من

يعتقد بأن فرنسا كانت تقوم " ببعثة حضارية" في الجزائر وأن الجزائريين قد استفادوا من هذه البعثة.

ففي عام 1944 قدم مدير أكاديمية الجزائر تقريراً عاماً عن التعليم في الجزائر إلى لجنة "الإصلاحات الإسلامية" جاء فيه قوله " : بأن عدد الأطفال الجزائريين الذين يتلقون العلم في المدارس الابتدائية الفرنسية يبلغ 100 ألف طفل يتلقون دراستهم في 699 مدرسة تشتمل على 1908 فصلاً دراسياً، أما عدد الأطفال الفرنسيين الذين يتلقون العلم في الفترة المذكورة فيبلغ 200 ألف طفل يتلقون دراستهم في 1400 مدرسة تشتمل على 4200 فصلاً دراسياً، هذا مع العلم بأن عدد السكان الجزائريين كان يقدر بحوالي 8 ملايين نسمة وعدد الأوروبيين يقدر بحوالي 800 ألف نسمة، وأن نسبة الأطفال المتعلمين بين أبناء الأوروبيين هي % 100 بينما لا تتجاوز هذه النسبة بين أبناء الجزائريين سوى 8% فقط."

وبالجملة فإن حظ الفرنسيين من التعليم في المدارس الابتدائية يقابل 4.5 أمثال حظ الجزائريين منها، وهكذا لم تزد غداة أول نوفمبر 1954 نسبة التلاميذ الجزائريين المسجلين في المدارس النظامية عن 15% من الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس.

وتدل الإحصاءات الرسمية على أن الشعب الجزائري كان يزيد في هذه الفترة بمعدل 150 ألف نسمة في العام، في حين أن الزيادة السنوية في عدد الأطفال الذين يقبلون على التعليم العام كانت يبلغ 3600 تلميذاً وتلميذة فقط وهي زيادة تافهة جداً.

خلال هذه المرحلة حاول الاستعمار عملية خطيرة جداً وهي عملية الفرنسية والإدماج بواسطة تعليمه ونشر لغته واقتراح تجنيده، فتفطن لهذا الخطر الشيخ عبد الحميد بن باديس - رحمه الله - فرد عليه وقال :

شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب
أو رام إدماجا له رام المحال من الطلب
يا نشئ أنت رجاءنا وبك الصباح قد اقترب

وكادت اللغة العربية أن تضمحل في أرضها ومعها الشخصية الجزائرية المسلمة لولا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست في 05 ماي 1931، وبالموازاة شرعت هذه الجمعية ي فتح مدارس ابتدائية حرة باستعمال الأموال التي تبرع بها المواطنون، وقد بلغ عددها أكثر من 150 مدرسة يتابع التعليم بها أزيد من 4500 تلميذ، كما اهتمت الجمعية بالتعليم الثانوي وقامت بإرسال العشرات من الطلبة إلى مختلف الدول العربية وخاصة إلى جامع الزيتونة بتونس والأزهر بمصر، وعيا منها أن العمل الأول لمقاومة الاستعمار هو التعليم والعودة بالإسلام إلى منابعه الأولى ومقاومة الزيف والخرافات ومحاربة الفرق الصوفية الضالة التي عاونت الاستعمار وكل هذا رغم استفزازات الجيش الفرنسي.

وفي 20 سبتمبر 1947 صدر "قانون الجزائر" الذي يعتبر اللغة العربية إحدى "لغات الإتحاد الفرنسي"، ويلزم بتدريسها في جميع المستويات، غير أن هذه اللغة بقيت عمليا مهمشة، باستثناء المعاهد الإسلامية - الفرنسية (les instituts Franco musulman) الثلاثة التي أقيمت في كل من تلمسان والجزائر قسنطينة، وحولت إلى ثانويات فرنسية - إسلامية ثم إلى ثانويات وطنية عام 1959.

فبعد اندلاع الثورة التحريرية ألقت الإدارة الفرنسية القبض على الكثير من أعضاء جمعية العلماء المسلمين ومعلمي المدارس الحرة التي يعود لها الفضل في نشر التعليم باللغة العربية في الجزائر ومقاومة الجهل والفرنسة والإدماج، وفي سنة 1955 قام المستعمر بإنشاء ما سماه بالمراكز الاجتماعية

وكان الهدف الحقيقي منها إبعاد الشباب عن الثورة ,وفي Centres Sociaux " Educatifs التهذيبية سنة 1958 أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا جديدا في شأن تعليم أبناء الجزائر بصفتهم " فرنسيين مسلمين " ووضع تخطيط في إطار " مخطط قسنطينة " يهدف إلى تعميم التعليم في مدة ثماني سنوات والقضاء على الأمية كما زعموا وهي محاولات يشوبها النفاق والمراوغة وعزل الثورة عن الشعب وسرعان ما باءت بالفشل.

وكثفت الحكومة الفرنسية من محاولاتها للتكفل بتعليم الأطفال الجزائريين، حيث أقامت عام 1955، المراكز الاجتماعية الخاصة بالأطفال الكبار، وأصدرت سنة 1958 قانونا جديدا يتعلق بتعليم المسلمين ووضعت مخططا آخر لتعميم التعليم عليهم في مدة 8 سنوات، وعند خروج فرنسا أصبحت نسبة المتعلمين 9% عند الرجال و2.1% عند الإناث. (وزارة التربية، وثيقة مرجعية، 2007، 339).

أما التعليم العالي فقد كان منذ البداية موجها إلى أبناء المعمرين ولا نجد إلا 700 طالبا جزائريا كلهم غادروا مقاعد الجامعة سنة 1956 للمشاركة في الإضراب الوطني والأغلبية منهم التحقت بصفوف الثورة. إن تعليم أبناء الجزائر ذكورا وإناثا طول فترة الاحتلال ظل يتأرجح بين القبول والرفض وهذا يعود إلى عاملين رئيسيين:

العامل الأول: وطني : ويتمثل في عدم رضى الجزائريين عن التعليم الذي كانت فرنسا توفره وأبناءهم في المدارس الفرنسية القليلة التي أنشأتها لتعليمهم لأنه تعليم خال من اللغة العربية والدين الإسلامي والتاريخ العربي الإسلامي للجزائر , وإلى كل ما يربط الجزائر بالعالمين العربي والإسلامي بصلة , وبذلك فهو أجنبي وفي فلسفته وأهدافه ومناهجه ولغته , وهذه الأمور كلها تتعارض مع مقومات الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري ولذلك وقف الجزائريون موقفا حذرا منذ البداية.

العامل الثاني: استعماري وهو يعود إلى خوف فرنسا من خطر نشر التعليم على نطاق واسع بين الجزائريين على وجودها في الجزائر، حيث يمكن السيطرة على الشعب الجاهل بسهولة ويسر، وتسخيره في خدمة الاستعمار وأهدافه بخلاف الشعب المتعلم.

كانت فرص التعليم أمام أبناء وبنات الجزائر محدودة للغاية إن لم نقل منعدمة باستثناء الأقلية وتتقلص هذه النسبة كلما صعدنا في السلم التعليمي، ولذلك كانت الأمية منتشرة بين الجزائريين انتشارا كبيرا بحيث لا تقل عن 95 % بين الرجال و 99% بين النساء رغم الجهود الوطنية الذاتية التي نهض بها الشيخ عبد الحميد بن باديس ثم جمعية العلماء المسلمين والتي يعود لها الفضل في نشر التعليم باللغة العربية في الجزائر ومقاومة الجهل والفرنسة.

وضعية التربية والتعليم منذ 1962

كان التعليم الابتدائي سنة 1962 في حالة يرثى لها على غرار الميادين الأخرى والجدير بالذكر أن نسبة الانتساب إليه كانت تقارب 20% من مجموع التلاميذ الذي صادف بلوغهم سن الدراسة، وقد كان أول دخول مدرسي في أكتوبر 1962 اتخذت وزارة التربية آنذاك قرارا يقتضي بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة 7 ساعات في الأسبوع، وقد تم توظيف 3452 معلما للعربية و 16450 للغة الأجنبية منهم عددا من الممرنين قصد سد الفراغ المدهش الذي أحدثه عمدا أكثر من 10 آلاف معلم فرنسي غادروا الجزائر بصفة جماعية ويمكن وصف وضعية التعليم في تلك الفترة بالمراحل التالية:

الفترة الأولى من 1962 إلى 1976:

تعتبر فترة انتقالية جرى خلالها إدخال تعديلات تدريجية على النظام التربوي الموروث عن العهد الاستعماري، وذلك تمهيدا لإقامة نظام تربوي وطني أصيل، وتجسيد أولويات هذه الفترة في:

أ- إقامة منشآت جديدة بهدف تعميم التعليم وتوسيعها للمناطق النائية

ب- جزأة إطارات التعليم.

ج- تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي مع المقومات الدينية والثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري.

د- التعريب التدريجي للتعليم.

وقد أمكن - خلال هذه الفترة - رفع نسبة تـمدرس الأطفال الذين بلغوا السن القانونية من 20% (في عام 1962) إلى 70% في نهاية الفترة.

الفترة الثانية (المدرسة الأساسية) من 1976 إلى 2000:

وهي الفترة التي تم فيها تطبيق المدرسة الأساسية، حيث صدر في بدايتها الأمر رقم 35-76، المؤرخ في 16/04/1976 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين بالجزائر، ويشكل هذا الأمر أول نص تشريعي يتعلق بالتربية والتكوين للدولة الجزائرية المستقلة. (عروي المختار، 2011، 44)

وقد وضع هذا النص المعالم الإيديولوجية وحدد الأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري، وضبط الإطار المرجعي للسياسة الوطنية للتربية والتكوين بالجزائر، وأدخلت إصلاحات على النظام لتتماشى والتحولت الاقتصادية والاجتماعية، كما كرس الطابع الإلزامي ومجانية التعليم وتأمينه لمدة 9 سنوات كما أرسى الاختيارات والتوجيهات الأساسية للتربية باعتبارها:

- منظومة وطنية أصيلة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها.

- ديمقراطية في إتاحتها فرصا متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين.

- متفتحة على الحضارات الأخرى وذات توجه علمي وتكنولوجي.

يضاف إلى هذا أن الأمر رقم 35-76 المؤرخ في 16/04/1976 وَّحد لغة التعليم في كل المراحل، بحيث جعل كل المواد تدرس باللغة العربية وأعطى مكانة معتبرة للغات الأجنبية، كجعل التربية والتعليم من صلاحيات الدولة، ومنع أي مبادرة خاصة (أي إلغاء التعليم الخاص).

أصبح التعليم بموجب هذا الأمر، مهيكلا على النحو التالي:

- تعليم تحضيرى غير إجبارى (من 4 إلى 6).
 - تعليم أساسى إجبارى لمدة 9 سنوات (من 6 إلى 16 سنة).
 - تعليم ثانوى عام.
 - تعليم ثانوى تقنى.
- شرع فى تطبيق أحكام هذا الأمر اعتبارا من السنة الدراسية 1980-1981، على مرحلة التعليم الأساسى، وكان قد سبق الشروع فى هذا التطبيق إنشاء مؤسسات تجريبية للطور الثالث من التعليم الأساسى. (وزارة التربية، وثيقة مرجعية، 2007، 341)

الفترة الثالثة بداية من ماي 2000:

نميز فى هذه الفترة وقوع ثلاث أحداث:

أ- تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

تم فى 13 ماي 2000 تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية، التى أوكلت لها مهمة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص ثلاثة مواضيع كبرى هي: تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير التربوي بشكل خاص، السبل التى ينبغى إتباعها لتطوير العمل البيداغوجي، وإعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها.

وقد توجت أشغال اللجنة بإصدار ملف ضخيم تضمن تحليلا معمقا لتطوير المنظومة التربوية الجزائرية، والإنجازات التى حققتها وكذا الإختلالات التى أفرزتها، وشكل هذا الملف موضوعا لعدة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فبراير ومارس من عام 2002، وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه، وتحديد الإجراءات التى يتطلبها تطبيقها وضبط الآجال.

ب- تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين:

وذلك بواسطة الأمر رقم 09/03، المؤرخ في 13 أوت 2003، الذي يعدل ويتمم بالأمر رقم 76/35 المؤرخ في 16 أفريل 1976، والمتضمن تنظيم التربية والتكوين.

-ومن أهم ما جاء به هذا الأمر:

-إدراج تدريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، في نشاطات الإيقاظ أو كمادة مستقلة، واللغة الفرنسية في السنة الثالثة وكذا إجراء تعديلات في محتوى الكتب

-فتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في التعليم، عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم في جميع المستويات.

-وللتذكير فإن انطلاق الإصلاح في التعليم المتوسط، شرع فيه ابتداء من السنة الدراسية 2004/2003، بتنصيب السنة الأولى منه وقد اكتمل تنصيب بقية السنوات في السنة الدراسية 2006/2007.

-تتوج نهاية التمدرس في التعليم المتوسط بامتحان نهائي يخول الحق للفائز فيه بالحصول على شهادة تدعى " شهادة التعليم المتوسط " brevet (B.E.M) denseignement moyen.

وقد جرى بعد صدور هذا الأمر، على المستوى التنظيمي، إعادة هيكلة التعلم الأساسي في طورين بدل 3 أطوار، هما:

- طور التعليم الابتدائي ومدته 5 سنوات.
- طور التعليم المتوسط ومدته 4 سنوات.
- كما استحدثت هيئات استشارية هي:
- المجلس الوطني للتربية والتكوين، الذي لم ينشأ بعد.
- المرصد الوطني للتربية والتكوين.
- المركز الوطني البيداغوجي لتعليم الأمازيغية.

- المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التربية.

- اللجنة الوطنية للمناهج. (وزارة التربية، وثيقة مرجعية، 2007، 342)

ج- صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية:

ويتعلق الأمر بالقانون التوجيهي رقم 04-08، المؤرخ في 23 جانفي 2008. وهو النص التشريعي الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية.

ويأتي هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الإطار التشريعي المناسب لجعلها تستجيب للتحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع، وتتماشى مع التحولات الوطنية والدولية والتي من بينها، على الخصوص:

- ظهور التعددية السياسية وما يترتب عن ذلك من ضرورة إدراج مفهوم الديمقراطية في المناهج الدراسية.

- التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق.

- عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من التحضير اللائق للأفراد والمجتمع، لمواجهة التنافس الحاد.

- التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وما تفرضه بخصوص إعادة تصميم ملامح المهن.

ولكي تستجيب المنظومة التربوية الجزائرية لطموحات الأمة وتندرج في حركة العولمة، حدد القانون التوجيهي الغايات التي ينبغي أن ترمي السياسة التربوية إلى تحقيقها، فيما يلي:

- تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري.

- ضمان التكوين على المواطنة.

- انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في حركة الرقعي العالمية.
- إعادة تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم بشكل عام وإلزامية التعليم الأساسي.
- تثمين وترقية الموارد البشرية. (وزارة التربية، وثيقة مرجعية، 343)

دواعي وأسباب الإصلاح التربوي:

يعتبر الإصلاح التربوي الظاهرة التي تنتج عن وجود عائق أو مشكلة تعيق سير العملية التربوية التعليمية، مما يتطلب من الوصاية التدخل من أجل تغيير وإصلاح ما يجب تغييره، ويمكن تلخيص الأسباب الداعية لأجراء هذا الإصلاح فيما يلي:

الدواعي السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، وكذا تطور التكنولوجيا وثورة الاتصالات بالإضافة إلى تدني نوعية التعليم، وكل هذه العوامل متجمعة قد تكون سببا في إجراء الإصلاح، فأغلب المشاكل التي يعاني منها نظامنا التربوي الجزائري تتطلب إجراء هذا الإصلاح ومن هذه المشاكل نجد مشكلة التسرب المدرسي، مشكلة التكوين وإعداد المعلمين، مشكلة التحويل، ضعف الكفاءة الخارجية والداخلية للتربية والتعليم وغيرها (تيلوين حبيب، 2000، 214)

وأعلن مسبقا الالتزام بالتوصيات والاقتراحات التي ستصدر عن اللجنة مهما كان مضمونها، لأنها ستتجه بالنظام التعليمي في الجزائر إلى ما يجعله بحق يواكب التصور الذي تشهده البلدان المتقدمة.

وعلى الرغم من الانجازات العديدة للنظام التربوي في الجزائر إلا أن هناك صعوبات أخرى منها:

1- عدم موافقة المناهج والبرامج التعليمية بشكل كبير، حيث كانت تقوم على إلقاء المعلومات للتلميذ وبكيفية تلقينه وحفظه لهذه المعلومات، فنتج عنها ارتفاع نسبة النجاح بمعدلات قد تكون دون المتوسط، إضافة

إلى كثافة البرامج وسعة المواد، فجعلت التلاميذ لا يستوعبون استيعابا
كلياً لما يقدم لهم.

2- عدم المزج كلياً بين الدراسة النظرية والعمل التطبيقي لانعدام
الوسائل والتجهيزات الضرورية.

3- بروز ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام والمدارس مما أثر سلباً على جهد
المعلم ومردود المتعلم.

4- قلة الاهتمام بالبحوث التربوية.

5- عدم التكفل بالتلاميذ الذين يعانون من صعوبات في دراستهم عن
طريق الاستدراك والتعليم المكيف.

6- انعدام نظام المتابعة والتقويم.

7- فشل محاولات التعديل وتكييف المناهج مع الواقع.

9- اختلال الانسجام داخل المادة وما بين المواد.

10- ضعف شعور المعلم بالمادة التعليمية. (المجلس الأعلى للتربية، 1997، 12)

ونتيجة لكل هذه الصعوبات وللحد من تدني نوعية التعليم في الجزائر،
عملت الخطة الدراسية للتعليم على وضع مناهج وبرامج دراسية جديدة
تعتمد على المقاربة بالكفاءات، والتي تهدف إلى التقليل من هذه الصعوبات
عن طريق اكتساب المعلم كفاءة مهنية مؤهلة وعدم اكتفائه بتبليغ المعارف
فقط بل عليه بتجاوزها إلى أبعد الحدود المعرفية.

وفي الأخير نخلص إلى أن كل هذه الأسباب والعوامل التي أشرنا إليها
سابقاً قد أثرت وساهمت في دفع الجزائر وتحريكها لإصلاح نظامها التربوي
والتعليمي. (ملتقى البحث التربوي، 2001، 65) وذلك من خلال إصلاح
مناهجها التربوية إذ يقول الدكتور حلمي الوكيل في افتتاحية كتاب تطوير
المناهج إن "لتطوير المناهج أهمية كبرى ومكانة بالغة ولن نكون مبالغين إن
قلنا بأن له أهمية تفوق أهمية التطوير في أي جانب من جوانب الحياة،
وذلك لأن تطوير المناهج معناه في الواقع تطوير في بناء وإعداد إنسان
المستقبل ورجل الغد، ومتى طورنا هذا الإنسان فإنه يصبح بدوره قادراً على
الإمساك بدقة التطوير في كافة مجالات الحياة لشق الطريق إلى غد مشرق".

ومن منطلق هذا التصور يتبين لنا بشكل أكيد من أن لإصلاح المناهج أولوية على غرار الإصلاحات الأخرى في إستراتيجية أي تطوير مستهدف. ومن أجل هذا عملت المنظومة التربوية الجزائرية على تبني ووضع أسس لبناء مناهج نابعة أساسا من التطوير الذي عرفته عملية بناء المناهج في بعض المدارس التربوية العالمية، بغية الوصول لتحقيق غاياتها في التطوير، ومن أهم الأسس التي اعتمدت عليها في بناء مناهجها نجد:

- تبني مقارنة الكفاءات في بناء المناهج، هذه البيداغوجية الجديدة ما هي إلا " تصور بيداغوجي ينطلق من الكفاءات المستهدفة في تنمية أي نشاط تعليمي، أو نهاية مرحلة تعليمية لضبط إستراتيجية التكوين في المدرسة، من حيث مقارنة التدريس والوسائل التعليمية، أهداف التعلم وانتقاء المحتويات". (حروش موهوب، 2000، 2)

- اعتبار التقييم بعدا من أبعاد الفعل التعليمي التعليمي، ومركبة من مركبات أي منهاج تعليمي.

- اعتماد الطرق التنشيطية والتفاعلية التي تتلاءم مع المقاربة.

- تحقيق التناسق الأفقي والعمودي بين المناهج التعليمية.

- اعتماد تجريب المناهج قبل تعميمها كمسعى منهجي لا بد منه. (المرزقي

حسنات، 2002، 26)

فالمنظومة التربوية الجزائرية عرفت عدة إصلاحات إلى يومنا هذا في مختلف المستويات، فعلى ضوء توصيات اللجنة الوطنية للإصلاح والتوجيه المتضمن في مخطط تطبيق إصلاح النظام التربوي الذي صودق عليه في مجلس الوزراء يوم 20 أفريل 2002 سطرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كهدف استراتيجي لمرحلة 2004_2013 إعداد ووضع أرضية لإصلاح شامل للتعليم العالي يتضمن نظام "ل م د" أي (L M D) كبنية للتعليم العالي والمستلهم من البنيات المعمول بها في البلدان الانجلوسكسونية والمعممة في البلدان المصنعة، وهو النظام المعمول به حاليا في الجامعات الجزائرية كتجربة جديدة فيها ما يقال عنها والتي ما تزال تثير الكثير من الجدل والتساؤلات.

المراجع باللغة العربية:

- ابن منظور أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صاد للطبع والنشر، ط 1، ج 15، بيروت، 2000.
- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار المغرب الاسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1990
- تيلوين حبيب، التكوين في التربية، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط 1، وهران، الجزائر، 2000
- تركي رابع، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر 1990
- حروش موهوب، عناصر التفكير من أجل إعداد المناهج بمقاربة الكفاءات، الأيام الإعلامية والدراسية لمجموعة المواد، الجزائر، ماي 2003
- عروي المختار، تناول مفهوم المواطنة في الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر، منهاج التربية المدنية للطور المتوسط أنموذجا، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2011
- رمضان المرزقي، محمد حسنوات، نحو إستراتيجية التعلم بمقاربة لكفاءات، الجزء، ط 1، دار الأمل، الجزائر، 2002
- المجلات والدوريات العلمية:
- مجلة الإصلاح والمدرسة، مجلة دورية لوزارة التربية الوطنية، العدد 00، الجزائر، أبريل 2009 المنشائر الوزارية:
- المنشور الوزاري المتعلق بالتحضير للموسم الدراسي 2004/2003
- مديرية التربية، منهاج اللغة العربية للسنة الأولى من التعليم المتوسط، الجزائر، 2003
- وزارة التربية الوطنية، مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية، الجزائر، وثيقة 2002
- وزارة التربية الوطنية، مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية، الجزائر، أكتوبر 2003
- المجلس الأعلى للتربية، المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، ديسمبر 1997
- مديرية التعليم الأساسي، منهاج التربية المدنية، الجزائر، افريل 2003
- مديرية التعليم الأساسي، منهاج التربية المدنية، الجزائر، جويلية 2004
- اللجنة الوطنية للمناهج، الوثيقة المرافقة لمنهاج التربية المدنية، الجزائر، جويلية 2005
- 03 المتعلق بالدخول /05/ - برنامج الحكومة المنشور الإطار رقم 489 / اوت/اع المؤرخ في 2003
- 2004/ المدرسي 2003.
- (04/01/2008)، المؤرخ في 23 / - القانون التوجيهي للتربية الوطنية (القانون رقم 08
- وزارة التربية الوطنية، اللجنة الوطنية للمناهج، الإطار المرجعي العام للبرامج، مشروع تمهيدي، الجزائر، 2003

<http://ar.wikipedia.org/wiki/>

<http://www.onefd.edu.dz/infpe/cours>